واقع تطبيق أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسة المينائية بسكيكدة EPS

The reality of applying the dimensions of sustainable development in the port of Skikda EPS

شيلي إلهام

CHILI Ilhem

جامعة سكيكدة (الجزائر)، i.chili@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/01 تاريخ القبول: 2020/03/01 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول موضوع التنمية المستدامة، والتعريف بمختلف المفاهيم المقدمة حولها، مع تسليط الضوء على أهم الأبعاد المكونة لها، كما تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى المؤسسة المينائية بسكيكدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مستويات متفاوتة في تطبيقا أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة المينائية بسكيكدة، حيث قدر بعد البعد الاقتصادي بالمتوسط، أما البعد الاجتماعي بالمتوسط، أما البعد البيئي كان ضعيف.

كلمات مفتاحية: التنمية، الاستدامة، التنمية المستدامة، المؤسسة الاقتصادية

تصنيفات JEL : Q50،Q01،O10

Abstract:

The study aims to provide a theoretical framework on the topic of sustainable development, and introduce the various concepts presented around it, while highlighting the most important dimensions of it, and a field study was also conducted at the level of the port institution in Skikda.

The study found that there are varying levels in the application of the dimensions of sustainable development in the port establishment in Skikda, where the economic dimension was estimated at the average, and the social dimension on the average, and the environmental dimension was weak.

Keywords: development, sustainability, sustainable development, economic institution.
Codes de classification JEL : O10،Q01،Q50

المؤلف المرسل: شيلي إلهام، **الإيميل**: i.chili@univ-skikda.dz

مقدمة:

تواجه المؤسسات في عصرنا الحالي جملة من التحديات، حيث هذه الأخيرة هي وليدة لمجموعة من التغيرات والتحولات الكبرى التي شهدها خلال القرن الحادي والعشرين في العالم، تجلت في تغيرات على جميع الأصعدة: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وسياسية. وأدى الاستنزاف الغير عقلاني للموارد الطبيعية نشوب العديد من الكوارث الطبيعية البيئية، وقلة الموارد المتاحة. مما أدى إلى البحث من طرف الباحثين والمختصين في مجال البيئة بالخصوص عن الحلول المقترحة لتفادي كوارث مستقبلية أكبر، ومن أبرز المفاهيم الوليدة لذلك: مفهوم التنمية المستدامة، كونه يراعي الجوانب البيئية، واعتباره جسر تعبر من خلاله العالم لتفادي استنزاف الثروات المستقبلية ودون المساس باحتياجات الأجيال اللاحقة.

قد أدى هذا الفكر والنهج الحديث "التنمية المستدامة" إلى بناء حضارة إنسانية معاصرة، والتشجيع على المحافظة على البيئة من المخاطر والأضرار التي باتت تحدد مستقبل البشرية في جميع مستويات الحياة والمعيشة، وضمان الصحة والتعليم والأمان، فالتنمية المستدامة تعمل على خلق التكامل بين مختلف جوانب الحياة. مع دمج عملية ترشيد الموارد على مستوى المؤسسات والدول وضمن التخيط الاستراتيجي الاقتصادي، وأصبحت التنمية المستدامة من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين.

عليه فإن إشكالية البحث تم صياغتها كالتالي:

ما واقع اعتماد المؤسسات الخدمية على أبعاد التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى مستوى المؤسسة المينائية بسكيكدة بشكل خاص؟

من خلال التساؤل المطروح نضع جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع تطبيق وإعتماد البعد الاقتصادي في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟
- ما واقع تطبيق وإعتماد البعد الاجتماعي في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟

– ما واقع تطبيق وإعتماد البعد البيئي في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا وللتعرف أكثر على موضوع الدراسة نقوم بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

تعتمد المؤسسة المينائية بسكيكدة على التنمية المستدامة بدرجة عالية

ومن خلال الفرضية الرئيسية نضع الفرضيات الفرعية التالية:

– هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على البعد الاقتصادي؛

– هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على البعد الاجتماعي؛

– هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على لبعد البيئي.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تحقيق المؤسسات للتنمية المستدامة، وإبراز الإطار المفاهيمي لهذه الأخيرة مع التطرق لكافة مكوناتها ومتطلباتها، وأهم المؤشرات التي تركز عليها. وأيضا التوصل إلى أهم النتائج والاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في تطوير اعتماد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية.

في إطار تحليل ومعالجة إشكالية التنمية المستدامة في المؤسسات الخدمية وبالخصوص في المؤسسة المينائية بسكيكدة، وبهدف اختبار الفرضيات المقترحة استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي. بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري للدراسة، أي أن هذا المنهج يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة.

كما يتضمن البحث محورين رئيسيين:

– المحور الأول: الجزء النظري للبحث، يعتبر الخلفية النظرية لموضوع التنمية المستدامة، مع إبراز مختلف الأبعاد المكونة لها؛

– المحور الثاني: الجزء التطبيقي للبحث، نوضح فيه دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة، وقياس مدى تطبيقها أبعاد التنمية المستدامة.

1. الإطار النظري للدراسة:

سنحاول من خلال هذا الإطار النظري التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، مع التطرق لمختلف الطرق والسياسات المتبعة من طرف المؤسسات الخدمية أبعاد التنمية المستدامة.

1.1 تعريف التنمية المستدامة:

التنمية لغة هي "النماء" أو االإزدياد التدريجي، ويستخدم إصطلاح التنمية عادة في المستويات االاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخصع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرت إنسانية بإمكنها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كم انها تتطلب حكم تسير نحوه إلى الأفضل.[1]

لقد مر مفهوم التنمية بعدة تطورات، من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية، ليصل إلى مفهوم التنمية المستدمة الشاملة. ومن الناحية اللغوية والأصل، يعود مصطلح الإستدامة إلى علم الإيكولوجيا، حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائص وعناصر العلاقات ببعضها. في المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الإيكولوجيا على إعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ ب: ECO. أما في اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي والذي يساعد في تحديد المعنى االإصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل إستدام الذي جذوره (دوم) لمعاني متعددة: منها التأني في الشيء، والموظبة عليه، ويعبر مصطلح التنمية المستديمة كثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالآخر يعكس فقط مبدأ إستمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل التنمية المستديمة على مبدأ الإستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن إستمراريتها، لكن يتم إختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر إستعمالا.[2]

منذ زهور مصطلح التنمية المستدامة إنطلقت مجموعة من الإعتبارات البيئية وعقد عدة مؤتمرات من سنة 1972 نشر نادي روما تقرير مفصلا حول تطور المجتمع البيئي وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الاقتصادية،

ومن أهم نتائجه توقع حدوث خلل في القرن 21 بسبب إستنزاف الموارد والتلوث وغيرها من المشاكل البيئية[3]. وفي هذا السياق قدم العديد من التعاريف أهمها تعريف GRO Harlen Bruntland وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك على أنها: "تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجتهم"[4] . من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يركز على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الإعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كما عرف قاموس ويبستر webster التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها"[5]. من خلال هذا التعريف نجد أنه التنمية التي تستخدم الموارد بطريقة مثلى دون استغلالها.

أما تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980: "عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد"[6]. يركز هذا التعريف على أنها التنمية التي تراعي الجوانب المجتمعية والإجتماعية.

كما عرفت على أنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية[7].

وتأتي جل هذه التعاريف من مفهومين: الحاجة والقيود:[8]

- الحاجة: الإحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطى لهم الأولوية؛
- القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الإحتياجات الحالية أو المستقبلية دون المساس بالبيئة.

من خلال ما سبق يمكن القول التنمية المستدامة تلك التنمية التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعية والبيئي، وتعمل على دعم وتحقيق أقصى ربح ونمو في كلا من القطاعات الثلاث (القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي، القطاع البيئي). ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية شاملة طويلة

الأمد، وتمس كافة المجالات سواء على المستوى العاملي أو المحلي، أو على مستوى المؤسسات أو الدول. هدفها تحقيق رفاهية للشعوب الحالية دون المساس برفاهية الشعوب اللاحقة، مع استحداث أساليب وطرق لاستغلال الموارد الطبيعية استغلال أمثل من جهة ودون المساس بالبيئة من جهة أخرى.

2.1 أهمية التنمية المستدامة:

تتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال بعض لإسهامات التي تمنحها لمن يرغب في إنتهاجها، والعمل بها من خلال:[9]

1- تساهم في خلق ميزة تنافسية، فالمؤسسات التي تطور منتجاتها لحل المشاكل المرتبطة بالمنتجات القديمة سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض التكاليف، وزيادة العوائد، وزيادة حصته في السوق خصوصا التطوير في المنتجات التي سيكون لها أثر بيئي واقتصادي وبيئي؛

2- تسهم في تحديد ووضع الإستراتيجيات، ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا من منطلق أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية؛

3- تساهم في تخفيض المخاطر من خلال إعداد ونشر تقارير الإستدامة وتجنب االتهديدات التي قد تترتب على تلويث البيئة، وعدم الاتفاق مع االقوانين، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء المالي والسيولة؛

4- تشجع على توحيد الجهود والتعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الإتفاق عليه من أهداف وبرامج تساهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة، فهي تنشط وتحفز فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع؛

5- تسهم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال نشر تقارير الإستدامة التي من شأنها أن ترفع مستوى الشفافية والإفصاح بشأن الأداء المالي والبيئي والإجتماعي؛

6- تسهم التنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين مصلح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء كانوا داخليين أو خارجيين، وهذا بدوره يخلق نوعا من العدالة والإنصاف، كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركات؛

7- يساهم تطبيق التنمية المستدامة في مساعدة إدارات الشركات الصناعية في تحديد إستراتيجيتها الطويلة والقصيرة الأجل، وإنتهاج عملية التحسين المستمر مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

3.1 أهداف التنمية المستدامة:

يرمز الإيكولوجين من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الأيكولوجية اللازمة للاستقرر الكلي لنظامنا العلمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية البيولوجية، بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الرهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية، ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم البشر ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي، وهي كالتالي:[10]

1- أهداف اقتصادية: تتجلى في:

- النمو؛
- المساواة؛
- الكفاءة.

2- أهداف اجتماعية: تتمثل في:

- التمكين والمشاركة؛
- الحراك الاجتماعي؛
- التماسك الاجتماعي؛
- الهوية والثقافة؛
- التطوير المؤسسي.

3- أهداف بيئية: تتمثل في:

- وحدة النظام الإيكولوجي؛
- قدرة تحمل النظام االبيئي؛

- التنوع البيولوجي.

4- اهداف تكنولوجية: تتمثل في:

- تقليل استخدم التكنولوجيات المضرة بالبيئة؛

- نشر وتطوير التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة.

4.1 أبعاد التنمية المستدامة المطبقة في المؤسسات:

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بنيها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية لمستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد السياسي: [11]

1- البعد الاقتصادي: ويستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حدود القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛

- تقليص تبعية البلدان النامية؛

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛

- المساواة في توزيع الموارد؛

- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛

- تقليص الإنفاق العسكري.

2- البعد الاجتماعي: ويتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان. وعناصره كالتالي:

- تثبيت النمو السكاني؛

- اهمية توزيع السكان؛

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛

- الاهتمام بدور المرأة؛
- الصحة والتعليم؛
- حرية الاختيار والديمقراطية.

3- البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية.

4- البعد التكنولوجي: يمكن تحقيق الإستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالإعتبارات التالية: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري وحماية تدهور طبقة الأوزون.

5- البعد السياسي: إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة، والذي يظهر في مفهوم الحكم الراشد، ثر بالغ كافة الأبعاد الأخرى، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تسجيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في إتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والإستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[12]

5.1 مؤشرات التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في إعطاء حالة الدولة او المؤسسة، وتعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس التنمية المستدامة مايلي:[13]

1- المؤشرات الاقتصادية: تشمل مايلي:
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات الاجتماعية: تشمل:

- مؤشر الفقر؛
- معدل البطالة؛
- نوعية الحياة؛
- التعليم؛
- معدل النمو السكاني؛
- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

3- المؤشرات البيئية: تتمثل في:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية؛
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المرزوعة؛
- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا؛
- الأراضي الزراعية الصالحة والمصابة بالتصحر؛
- التغير في مساحة الغابات.

4- المؤشرات المؤسسية: تتمثل في:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة؛
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة؛
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛
- مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة.

6.1 الفوائد المحققة من تطبيق التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحقيق مايلي:[14]

- التنمية المستدامة عنصر من عناصر الأداء، أي ن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير لمؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. كما يسمح لها مع مرور لزمن الحصول على

آثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

– الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل والتي ترتكز على مبدأ التحسين المستمر.

– تثمين جميع موارد المؤسسة، حيث لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامح لكل الموارد، بحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة.

– التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة، حيث تسعى بعض المؤسسات، مهما كان شكلها، إلى الاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بالمحاولة بالاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو بالاعتماد على التمويل الذاتي.

– الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية، وهي طريقة عملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال مردودها البيئي. كما أن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون باحترام التشريعات والقوانين فقط إنها أيضا أداة تربط بين الأداء البيئي والأداء المالي والمردود المالي. فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية.

– التحكم في التكاليف، إن المؤسسة التي طبقت الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك.

– التنمية المستدامة عنصر من عناصر الإنتاج، إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع، وعليه يجب أن تتصرف ترفات مسئولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل الأطراف ذات المصلحة. وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي.

– تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي، إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يحتمها أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والمساهمة في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة وبلعب دور ديناميكي في الحياة المجتمعي المحلي ويكون ذلك بالتكوين والاندماج المهني.

– الحوار مع الأطراف ذات المصلحة، إن أهم ما يلاحظ على المؤسسات أنها لا تعطي لعمليات الاتصال الاهتمام الكافي فهناك نوع من التقصير من جانبها في هذا المجال. إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات يجب أن يحفزها على التحاور والإعلام، فهي بذلك مطالبة على إشراك الأطراف ذات المصلحة في هذه العملية.

– تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال، من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والخاصة بمواردها البشرية هي أنها لا تقدر على اختيار أفرادها وتحقيق وفائهم.

– مراعات التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات، تحاول الهيئات المالية خاصة منها القارضة مراعاة الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها وهذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة. بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي لا تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية، وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذلك. كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة. وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.

2. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.2 لمحة عن المؤسسة المينائية بسكيكدة:

يحتل ميناء سكيكدة المرتبة الثانية من حيث النشاط التجاري بعد ميناء الجزائر العاصمة والمرتبة الثانية بعد ميناء أرزيو من حيث النشاط البترولي. ويضم مينائيين تجاريين أحدهما يختص بنقل المحروقات أما الثاني فيختص بنقل البضائع. يعد من أهم الموانئ الجزائرية حيث يعالج أكثر من 25 بالمئة من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر. كما قدر رقم أعمالها: 4 ملايير سنة 2006.

2.2 مجتمع وعينة الدراسة :

تم حصر العينة في كافة الإطارات بالمؤسسة الميناءية بشكيكدة، وهذا بعد استشارة المختصين في حصر العينة. تضم المديرية العامة 53 عاملا، تم توزيع استبيان على العدد المكون للعينة، تم استرداد 45 وذلك لوجود بعض الاستبانات الغير صالحة للدراسة، وبعض العمال في عطلة، وهذا حتى تكون الدراسة أكثر موضوعية وشمولية.

3.2 أدوات جمع بيانات الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها والتي تتعلق بالتنمية المستدامة ومدى تطبيق أبعادها على مستوى المؤسسة المبحوثة، ولكي يتم التوصل إلى النتائج المرجوة تم إستخدام مايلي:

– الملاحظة البسيطة: كأداة موجهة لمسارات البحث الراهن وذلك من خلال النزول إلى حقل الدراسة لتكوين أفكار أو تجميع معلومات تتعلق بالظاهرة البحثية، كالتعرف على طبيعة المؤسسة والمديريات الموجودة بها وأقسامها التنظيمية. بحيث إعتمادنا على الملاحظة بغية الحصول على المعلومات والمعطيات من الميدان ومن أجل فهم النتائج المتوصل إليها.

– الإستبيان: تعتبر الإستبانة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك لعدم توفر المعلومات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة كبيانات منشورة أو إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الزيارات الميدانية أو حتى بواسطة الملاحظة. بحيث وجدنا أن الإستبيان هو الأداة الأكثر ملائمة وفعالية لتحقيق أهداف الدراسة.

4.2 الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة:

تتطلب الدراسة استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

– المتوسط الحسابي: يساعد هذا الاختبار على ترتيب العبارات حسب متوسطها الحسابي، تم استخدامه لقياس مدى دلالة إجابات المبحوثين على مستوى إستراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة الميناءية بسكيكدة، ونظرا لكون مقياس ليكارت الخماسي فإن المتوسطات الذالة هي تلك التي تفوق المتوسط الفردي والمقدر بـ: 3 نظرا لكونها قيمة محايدة.

– الانحراف المعياري: وهو واحد من اهم مقاييس التشتت، حيث استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغير الدراسة.

كما إعتمد في الإستبيان على مقياس ليكارت الخماسي المقسم إلى درجات موزعة كما هي في الجدول الموالي:

الجدول(1): مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجات	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

يعتبر هذا المقياس الأكثر تعبيرا عن آراء المبحوثين، كما يعبر بدقة عن درجة موافقة المبحوث عن العبارات المقدمة، كما يحتوي على خمس إجابات مرتبة من 1 إلى 5.

5.2 صدق الأداة وثباتها:

يعتبر صدق أداة الدراسة شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، لقياس مدى ثبات أداة الراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث يعد هذا المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 70% وبالتالي فإنها تكون مقبولة. وكانت النتائج كمايلي:

الجدول(2): مقياس ليكارت الخماسي

إسم المتغير	التنمية المستدامة
معامل الثبات ألفا كرونباخ	0,882

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات للتنمية المستدامة أعلى من 0.70 وبالتالي فإنها مقبولة ويمكن الإعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

6.2 تحليل النتائج:

إن قياس مستوى التنمة المستدامة يتطلب قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ونظرا لاستخدامنا مقياس ليكارت الخماسي فإن المتوسطات الدالة هي التي تفوق القيمة 3 كون المقياس خماسي يبدأ من القيمة 1 وينتهي بالقيمة 5، وكانت النتائج كالتالي:

1.6.2 نتائج البعد الإقتصادي في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

نستعرض في هذا الجدول المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمستوى التحسين المستمر كونه البعد الأول المكون للإستراتيجية الجودة الشاملة بالمؤسسة المبحوثة، وتمثلت النتائج في:

الجدول(3): بيانات مستوى البعد الاقتصادي في المؤسسة المينائية بسكيكدة

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	القرار
تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح بإستخدام أقل للموارد	3.38	0.543	2	متوسط
تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بأقل التكاليف	3.35	0.706	3	متوسط
تعتمد المؤسسة على نماذج اقتصادية لتحقيق الإستدامة	2.58	1.140	8	ضعيف
تحرص المؤسسة على ترشيد إستهلاك الطاقة	2.56	0.718	9	ضعيف
تعتمد المؤسسة على استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأخضر	3.15	0.844	4	متوسط
تعمل المؤسسة على التحسين المستدام لخدماتها	2.56	0.718	9	ضعيف
تراعي المؤسسة معايير الجودة الشاملة في خدماتها	3.07	1.085	6	متوسط
شهادة الإيزو 9000 تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة	3.97	0.706	1	متوسط
المجموع	**3.11**	**0.537**	**5**	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول أعلاه مستوى تطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالمؤسسة المينائية بسكيكدة، وقد بلغ المتوسط العام 3.11 بقيمة تفوق المتوسط الفرضي، وساهم في رفع هذه القيمة متوسط عبارات

إجابات المبحوثين، حيث تراوحت المتوسطات ما بين: 3.38 و 2.56، كما نلمس الضعف في العبارة الثالثة والرابعة والسادسة، وكانت قيمها كالتالي: 2.58، 2.56، و2.56 على التوالي. بالنظر إلى الإنحرافات المعيارية نجد أنها عرفت مستويات متوسطة تتراوح ما بين: 1.14 و0.53 مما يعني أن هناك فروق ذات مستوى متوسط في إجابات المبحوثين حول البعد الإقتصادي. وعليه هناك مستوى متوسط بالنسبة لممارسات البعد الاقتصادي في المؤسسة المينائية بسكيكدة.

2.6.2 نتائج البعد الإجتماعي في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

نستعرض في هذا الجدول المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمستوى البعد الاجتماعي كونه البعد الثاني المكون للتنمية المستدامة بالمؤسسة المبحوثة، وتمثلت النتائج في:

الجدول(4): بيانات مستوى البعد الاجتماعي في المؤسسة المينائية بسكيكدة

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	القرار
تسعى المؤسسة إلى تلبية إحتياجات المجتمع الذي تنشط فيه	3.17	0.601	3	متوسط
البحث الدائم عن رغبات الزبائن المتغيرة	3.07	0.774	5	متوسط
تضع المؤسسة استراتيجيات لتأهيل العاملين	2.97	0.706	5	ضعيف
تقوم المؤسسة بوضع برامج تكوينية لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة	3.07	0.532	5	متوسط
تراعي المؤسسة العدالة في توزيع الأجور	2.84	0.670	6	ضعيف
توفر المؤسسة متطلبات الأمن المهني لعمالها	3.10	0.640	4	متوسط
تسعى المؤسسة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفة	3.84	1.159	1	متوسط

القياسية 18000				
تسعى المؤسسة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابق للمواصفة الإيزو 26000	1.46	0.883	7	ضعيف
المجموع	3.25	0.387	2	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

يظهر من خلال هذا الجدول المتعلق ببيانات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أن هناك مستوى متوسط، حيث قدرت قيمة المتوسط العام: 3.25 زهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الفرضي، بالرغم من تسجيل مستويات متوسطة في العبارة الأولى والثنية والرابعة والسادسة والسابعة إلا أننا نلمس مستويات ضعيفة في العبارة الثالثة والخامسة والثامنة بمتوسط 2.97 و2.84 و1.46 على التوالي. كما أن الإنحرافات المعيارية كانت منخفضة نسبيا عن الإنحرفات المسجلة في بيانات البعد الاجتماعي. ومنه فبيانت الجدول تدل على وجود مستوى متوسط لتطبيق لبعد الاجتماعي في المؤسسة المينائية بسكيكدة.

3.6.2 نتائج البعد البيئي في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

تتمثل النتائج الموالية في المستويات الخاصة ببعد البيئي في المؤسسة المبحوثة:

الجدول(5): بيانات مستوى البعد البيئي للمؤسسة المينائية سكيكدة

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	القرار
تعتمد المؤسسة على سياسة لدعم الأداء البيئي	2.53	1.253	6	ضعيف
إتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الإنبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية	2.76	1.037	3	ضعيف
تضع المؤسسة برامج خاصة بالنشاطات ذات التأثير البيئي الخطير	2.56	0.967	5	ضعيف
توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة	2.41	0.938	**7**	ضعيف

تعمل المؤسسة على تخفيض التلوث بإستخدم مواد نظيفة	2.82	1.166	2	ضعيف
تلتزم المؤسسة بنظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الإيزو 14000	2.97	1.347	1	ضعيف
المجموع	2.67	0.981	4	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن مستويات البعد البيئي ضعيفة في أغلب العبارات، وإنعكس هذا على المستوى المتوسط العام الذي بلغ 2.67 بقيمة أقل من المتوسط الفرضي، تراوحت متوسطات العبارات ما بين: 2.97 و2.41، كما سجل الإنحراف المعياري مستوى متوسط في إجابات المبحوثين. عليه نستنتج أن هناك مستوى ضعيف لممارسات البعد البيئي في المؤسسة المينائية بسكيكدة.

كما قدر االمتوسط العام لجميع عبارات الإستبيان للتنمية االمستدامة هي 3.01 وهي أكبر من المتوسط الفرضي، كما سجل الإنحراف المعياري نتيجة ضعيفة بقيمة: 0.474 أي أن هناك فروق ضعيفة في إجابات المبحوثين. منه يمكن القول أن هناك مستوى متوسط لممارسات التنمية لمستدامة بالمؤسسة المينائية بسكيكدة.

خاتمة:

بعد تناولنا لموضوع التنمية المستدامة واعتبارها استراتيجية لابد ان تطبق وتعتمد في المؤسسة، بجزئيها النظري والتطبيقي، تبين لنا أن التنمية المستدامة تلعب دورا هاما في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتطويرها، وأيضا تعمل على خلق قيمة مضافة والموازنة بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

– كشفت الدراسة أن مفهوم التنمية المستدامة مر بالعديد من المحطات التاريخية والتطورات ولم يأتي عبثا، بل كان وليد لمقترحات وبحوث مقدمة من طرف الباحثين والمفكرين. كونها تشمل المؤسسة والعمليات الداخلية ككل؛

– كشفت الدراسة أن التنمية المستدامة سلاح إستراتيجي بالنسبة للمؤسسة وذلك لأنها تحقق ميزة تنافسية في مجال نشاطها، وهي المحور والقاعدة التي تبني عليها العديد من مفاهيم فلسفة التنمية ونقطة الأساس فيها؛

– كشفت الدراسة أن التنيمة المستدامة تساهم وبشكل كبير في تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الخدمية، وتترابط بينها وبين الإستراتيجية الكلية لهذه الأخيرة، كما مدخل هام من مداخل التطوير؛

– كشفت الدراسة أن هناك مستوى متوسط لممارسات البعد الاقتصادي في المؤسسة المينائية بسكيكدة وذلك راجع لكبر لتقليل التكاليف من طرف المؤسسة والحرص على اتباع منهج التحسين المستمر لتقديم خدماتها دون استنزاف للموارد الطبيعية؛

– كشفت الدراسة ان هناك مستوى متوسط لممارسات البعد الإجتماعي في المؤسسة المينائية بسكيكدة حيث تعمل هذه الأخيرة على الأخذ بعين الاعتبار العميل وحاجياته ومتطلباته، ومراعاة المجتمع الذي تنشط فيه؛

– كشفت الدراسة أن هناك مستوى ضعيف للبعد البيئي في المؤسسة المينائية بسكيكدة بحيث تعمل هذه الأخيرة على عقد دورات تدريبية وتكوينية في مفهوم البيئةوحمايتها وتعميمه على كل المصالح الموجودة بها.

توصي الدراسة بمايلي:

– ضرورة الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة من قبل الباحثين والمؤسسات الاقتصادية؛

– حث المؤسسات على عقد المؤتمرات والندوات لفهم مفهوم التنمية المستدامة والتعامل معها كإستراتيجية؛

– تقديم الدعم المالي والمادي اللازم لتفعيل الأساليب الخاصة بتطبيق التنمية المستدامة وسن التشريعات والأطر القانونية الداعمة لذلك.

الهوامش والمراجع:

([1])- مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، دار الأكديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، الصفحة (15).

([2])- عثمان محمد غنيم / ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، الصفحة (23-25).

([3])- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية واالإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، الصفحة (25).

([4])- Anne E.Egelston, Sustainble development: A history, Edition Springer, New York, 2012, page (83).

([5])- Beat Burgenmeier, Economie de developpement durable, Edition de Boeck, Bruxelles, 2eme edition, 2005, page (38).

([6])- Corine Gendron, Le développement durable compromis, Québec, 2005, page (166).

([7])- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 167، يناير 1993، الصفحة (97).

([8])- Anthony Rosa/Karen Dechetl/Mérylle Aubrun, Guide pratique du developpement durable, Afnor edition, Paris, 2005, page (10).

([9])- أيمن محمد ضو الجندلي، لمحة نظرية عن التنمية المستدامة، الصفحة (8-9)، ورقة بحثية منشورة على الموقع: https://platform.almanhal.com/Details/Article/105712، تاريخ الإطلاع: 25، جانفي، 2020.

([10])- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار لدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، الصفحة (72).

([11])- أحمد جلال، الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2017، الصفحة (265-266).

([12])- صالح صالحي، التنمية الشاملة والكفاءة الإستخذامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخذامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف1، سطيف، 7-8 أفريل 2008، الصفحة (872).

([13])- حافظ بن عمر، البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة: العمل، البطالة والفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس، الصفحة (4)، ورقة بحثية منشورة على الموقع: https://platform.almanhal.com/Details/Article/74496، تاريخ الإطلاع: 25، جانفي،2020.

([14])-بقة الشريف/العايب عبد الرحمن، التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للمؤسسات الجزائرية، ملتقى دولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخذامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف1، سطيف، 7-8 أفريل 208، الصفحة (149).